محاضرة 14: آفاق البحث في المصطلح 2

1- توحيد المصطلحات وتنسيق الجهود المؤسساتية

تُعدّ قضية توحيد المصطلحات من القضايا الأساسية التي لا يزال البحث المصطلحي مطالبًا بمعالجتها، ولا سيما في اللغة العربية، حيث تتعدد المقابلات العربية للمفهوم العلمي الواحد نتيجة اختلاف المرجعيات والمناهج والهيئات المعنية بوضع المصطلحات.

وتقتضي هذه الإشكالية تطوير آليات التنسيق بين المجامع اللغوية والمؤسسات العلمية والجامعات ومراكز الترجمة والتعريب، بما يسمح بتقريب الجهود وتجاوز التكرار والاختلاف غير المبرر في وضع المصطلحات.

كما يتطلب الأمر وضع معايير علمية موحدة لاختيار المصطلحات، تراعي الدقة المفهومية، والانسجام مع النظام اللغوي العربي، وقابلية الاشتقاق والتداول، ومدى شيوع المصطلح واستقراره في الاستعمال العلمي.

ومن الآفاق المهمة في هذا السياق إنشاء منصات رقمية مشتركة تضم المصطلحات المعتمدة في مختلف التخصصات، مع إتاحة المعلومات المتعلقة بمصادرها وتاريخ وضعها والجهات التي أقرتها ومقابلاتها في اللغات الأخرى.

ولا يعني التوحيد إلغاء التعدد الاصطلاحي بصورة مطلقة، وإنما يعني تنظيمه وضبطه، والتمييز بين الاختلاف المقبول الذي تفرضه طبيعة الاستعمال العلمي، والاختلاف الذي يؤدي إلى اضطراب المفاهيم وإعاقة التواصل المعرفي.

2- البحث التاريخي في المصطلح

يمثل البعد التاريخي مجالًا آخر من المجالات التي تستحق مزيدًا من البحث، لأن المصطلحات لا تنشأ في فراغ، بل ترتبط بظروف علمية وثقافية واجتماعية تسهم في تشكيلها وانتشارها واستقرارها.

ومن ثم، تبرز أهمية الدراسات التي تتناول تاريخ المصطلح، وتتبع مراحل انتقاله من لغة إلى أخرى، ورصد التحولات التي عرفها مفهومه، والكشف عن العوامل التي أسهمت في قبوله أو تراجعه أو استبداله بمصطلح آخر.

كما يمكن توجيه البحث إلى دراسة تاريخ المصطلحية العربية، من خلال إعادة قراءة الجهود التراثية في وضع المصطلحات، ومقارنتها بالممارسات المصطلحية الحديثة، واستجلاء أوجه الاستمرار والانقطاع بينهما.

ويتيح هذا المسار إعادة الاعتبار إلى التراث العلمي العربي، والكشف عن آليات التوليد والاشتقاق والتعريب والترجمة التي اعتمدها العلماء العرب في استيعاب المفاهيم الوافدة وإنتاج المقابلات المناسبة لها.

3- المصطلح في ظل تعدد التخصصات وتداخل المعارف

أصبحت الحدود الفاصلة بين التخصصات العلمية أقل صرامة بفعل تطور المعرفة وتداخل مجالاتها، الأمر الذي أدى إلى انتقال كثير من المصطلحات من حقل معرفي إلى آخر، واكتسابها دلالات جديدة بحسب السياقات التي ترد فيها.

ويفتح هذا الواقع مجالًا للبحث في المصطلحات البينية، أي المصطلحات التي تشترك فيها تخصصات متعددة، مع اختلاف دلالاتها أو وظائفها المفهومية من مجال إلى آخر.

ومن هنا، تبرز أهمية دراسة انتقال المصطلح بين العلوم، وتحليل عمليات إعادة توظيفه وتكييفه، والكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف في استعماله.

كما يمكن أن تتجه الدراسات المستقبلية إلى بناء معاجم متعددة التخصصات، تكشف عن العلاقات المفهومية بين الحقول العلمية، وتساعد على فهم التحولات التي تطرأ على المصطلحات نتيجة انتقالها من مجال إلى آخر.

4- آفاق البحث في المصطلحية العربية

تواجه المصطلحية العربية تحديات متعددة، ترتبط بتسارع الإنتاج العلمي العالمي، وتزايد تدفق المفاهيم والمصطلحات الأجنبية، وتعدد الجهات التي تتولى ترجمتها أو وضع مقابلات عربية لها.

ولذلك، فإن تطوير البحث المصطلحي العربي يستدعي الانتقال من الجهود الفردية والمتفرقة إلى مشاريع علمية مؤسساتية متكاملة، تتأسس على التخطيط اللغوي والتنسيق بين الهيئات المتخصصة.

ويمكن تحديد أهم المسارات المستقبلية في هذا المجال فيما يأتي:

-إنجاز معاجم مصطلحية متخصصة في مختلف العلوم والمعارف.

-بناء مدونات عربية رقمية للنصوص العلمية والأكاديمية.

-تطوير قواعد بيانات موحدة للمصطلحات العربية ومقابلاتها الأجنبية.

-دراسة المصطلحات العربية الناشئة ورصد مدى انتشارها واستقرارها.

-توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في استخراج المصطلحات وتحليلها وترجمتها.

-إعادة دراسة التراث المصطلحي العربي والاستفادة من آليات التوليد فيه.

-تطوير البحث المقارن في المصطلحية العربية والمصطلحيات العالمية.

-تعزيز التعاون بين الجامعات والمجامع اللغوية ومراكز التعريب والترجمة.

-إدماج التكوين المصطلحي في البرامج الجامعية، ولا سيما في تخصصات اللسانيات والترجمة والعلوم التطبيقية.

-وضع معايير علمية لتقويم المصطلحات المقترحة وتحديد درجة اعتمادها وتداولها.

إن هذه المسارات لا تمثل مجرد توجهات نظرية، بل تشكل ضرورة علمية تفرضها متطلبات تطوير اللغة العربية وتعزيز قدرتها على استيعاب المعرفة الحديثة وإنتاجها وتداولها.

5- التكوين والتعليم المصطلحي

من المجالات التي ينبغي أن تحظى باهتمام البحث المصطلحي قضية تدريس المصطلح وتكوين المتخصصين فيه؛ إذ لا يمكن تطوير الصناعة المصطلحية دون إعداد كفاءات قادرة على التعامل مع المفاهيم والمصطلحات وفق أسس علمية ومنهجية.

ويقتضي ذلك مراجعة البرامج الجامعية المتعلقة بعلم المصطلح، وتطوير محتوياتها بما يتناسب مع التحولات التي يعرفها هذا المجال، من خلال الجمع بين الجانب النظري والتطبيق العملي.

كما ينبغي أن يشمل التكوين مهارات تحليل المفاهيم، واستخراج المصطلحات من النصوص المتخصصة، وصناعة المعاجم، واستخدام قواعد البيانات، والتعامل مع أدوات المعالجة الآلية والترجمة المتخصصة.

ومن المهم كذلك تطوير البحث في المصطلح التعليمي، ودراسة الصعوبات التي تواجه الطلبة في اكتساب المصطلحات العلمية، والبحث عن طرائق فعالة تساعدهم على استيعاب المفاهيم وضبط المقابلات الاصطلاحية.